**سياسة الحزب التقدمي الاشتراكي تجاه مؤتمر الحوار الوطني اللبناني في لوزان1984**

**The policy of the Progressive Socialist Party towards The National Dialogue Conference in Lausanne 1984**

**الاستاذ الدكتور مؤيد شاكر كاظم م. م جهاد بادع كريم**

**Al - Algham Jihad Badi' Kareem, prof.Muayed Shakir**

**afak.karim44@gmail.com.**  [**123@gmail.com**](mailto:123@gmail.com)

**جامعة ذي قار / كلية الآداب جامعة ذي قار / كلية الآداب**

**Abstract**

**The Progressive Party had a prominent role in the phase of political settlements through its participation in international conferences, whether in Geneva or Lausanne and within the framework of the National Salvation Front in preserving Lebanon’s Arab identity, and the need to embody it in all areas that the party considered to be its interim foundations, despite registering doubts about These conferences as lacking the presence of the true guarantor due to the lack of seriousness of the authority represented by the Kataeb Party, despite the belief of the Progressive Party in the national dialogue, and then its success to some extent in the failure of President Amin Gemayel to gain many of these conferences, and not giving any recognition of his legitimacy, and prolonged Free hand to act.**

**The policy /party / Socialist / Lausanne 1984**

**الملخص :**

**كان للحزب التقدمي دورُ بارزً في مرحلة التسويات السياسية من خلال مشاركاته في المؤتمرات الدولية سواء في جنيف أو لوزان وضمن أطار جبهة الخلاص الوطني في الحفاظ على هوية لبنان العربية , وضرورة تجسيدها في جميع المجالات التي عدّها الحزب من مرتكزاتهِ المرحلية ، على الرغم من تسجيله شكوكاً حول تلك المؤتمرات بوصفها تفتقر الى وجود الضامن الحقيقي بسبب عدم جدية السلطة والمتمثلة بحزب الكتائب , على الرغم من ايمان الحزب التقدمي بالحوار الوطني , ومن ثم نجاحهِ الى حدٍ ما في عدم كسب الرئيس أمين الجميل الكثير من تلك المؤتمرات ، وعدم إعطاء أي إقرار بشرعيتهِ , وأطلاق يده بشكل حر في التصرف .**

**المقدمة :**

**لعب الحزب التقدمي ومنذ بدايات تشكيله بدور محوري ، في سبيل جمع الكلمة لدى كل القوى الوطنية اللبنانية المناهضة لسياسات الحكم وعلى المراحل التاريخية المختلفة ، من خلال تشكيله عدة جبهات أو تكتلات أو إضرابات سياسية ، شكّل الحزب دعاماتها الاساسية ، مستعيناً بسياستهِ المرنة والمتجاوبة مع مختلف الافكار لبقية حلفائه ، ذي الاتجاهات والمشارب العلمانية واليسارية والدينية المتنوعة ، عاملاً على تطويرها في أحياناً أخرى ، كأمثال جبهة الخلاص الوطني وغيرها .**

**فكانت الحلقة الأولى لمؤتمر الحوار الوطني في جنيف عام 1983 تعد بحق مؤتمر إعلان الفشل الصريح للسياسة الأمريكية في لبنان والمنطقة ولأهداف الاجتياح الإسرائيلي للبلاد، فأن الحلقة الثانية لهذا المؤتمر هي إعلان إلغاء الاتفاقية، وأيضاً إعلان النجاح الباهر للسياسة السورية وحلفائها المحليين والدوليين، بكل ما سيكون لهذا النجاح من انعكاسات على مستوى المنطقة، كما على العلاقة بين دولها وبين الولايات المتحدة الأمريكية، ثم على مستوى الصراع العربي الإسرائيلي وتطوراته على المنطقة([[1]](#endnote-1)).**

**وسط أنباء عن إنهيار الوضع الأمني في البلاد افتتح المؤتمر في الثاني عشر من آذار 1984 أعماله في مدينة لوزان السويسرية بحضور الوفود نفسها التي شاركت في مؤتمر جنيف([[2]](#endnote-2))، واستهل بكلمة ألقاها رئيس المؤتمر ممثلاً بالرئيس أمين الجميل برر فيه سبب إقدامه على إلغاء الاتفاقية جاء فيها: ((عندما كان التفاوض مع إسرائيل بمشاركة الولايات المتحدة الخيار الحتمي الوحيد لاستعادة الأرض فلم نتردد إزاء هذا الأمر، وعندما أضحى إلغاءه بمثابة الخيار الحتمي لتوحيد الشعب لم نتردد عن هذا الإلغاء، وعندما نؤمن بان لبنان ترخص في سبيله الدماء فلم يغلو في سبيله اتفاق، وعندما كان الخيار بين اتفاق ووطن، فلابد ان نختار الوطن))([[3]](#endnote-3)). ركز خلالها الرئيس الجميل على جملة من الأمور منها، ضرورة الإنهاء الجذري لحالة الحرب مع التزام وإلزام وقف النار، وإعادة تأكيد الاتفاق وتوحيد الموقف والعمل من أجل تحرير لبنان مع أهمية تسهيل التقارب بين مشاريع الحلول والإصلاحات في مختلف المجالات، وتشكيل حكومة اتحاد وإنقاذ وطني تتحمل مسؤولية المرحلة الخطيرة المقبلة([[4]](#endnote-4)).**

**تحدث بعد ذلك المؤتمرين مؤكدين على ضرورة اتخاذ التدابير السريعة لوقف النار بشكل تام([[5]](#endnote-5))، طرح بعدها الرئيس الجميل مقترح تشكيل لجنة من زعيم الحزب التقدمي وزعيم حركة أمل والجبهة اللبنانية والجيش، مؤكداً استعداداه للوقوف معها بشرط الوصول إلى وقف النار، تحدث على إثرها زعيم الحزب التقدمي حول انعدام إمكانية وقف دائم لإطلاق النار من دون التوصل إلى اتفاق بخصوص فصل القوات، وإعطاء الأوامر الصارمة لوقف القصف المدفعي، متساءلاً كذلك كيف يمكن وقف النار والجيش يبعد عدة أمتار من منطقة عالية الخاضعة لنفوذه، لذا يتوجب على الجيش ان يتراجع عن تلك المواقع([[6]](#endnote-6))، فردّ على إثر ذلك زعيم الكتائب معلقاً بالقول: ((جيبوا قوة، بلا قوة ما في وقف إطلاق النار))([[7]](#endnote-7))، فأجابه زعيم الحزب التقدمي بالقول: ((نحن هنا لكي نطلع بميثاق وطني جديد ولا مهرب من هذا الميثاق، ولو كانت القضية قضية أمنية))([[8]](#endnote-8))، فاضطر الرئيس الجميل إزاء ذلك إلى رفع الجلسة إلى اليوم التالي([[9]](#endnote-9)).**

**عقدت في الثالث عشر من آذار عام 1984 الجلسة الثانية إذ استهلها نائب الرئيس السوري خدام بكلمة أكد خلالها انه لن يغادر لوزان قبل ان يتوصل المؤتمرون إلى حل امني وسياسي للمشكلة اللبنانية، مؤكداً أن سوريا حريصة على إنهاء المؤتمر بنتائج ايجابية، مطالباً بوقف إطلاق النار وسحب المسلحين وتسليم الأمن إلى قوى الأمن الداخلي، كما طالب بحكومة اتحاد وطني، محذراً في الوقت نفسه من انه إذا فشل المؤتمر فلن يبقى هناك لبنان، مشيداً كذلك بالقرار التاريخي الذي اتخذه الرئيس أمين الجميل بإلغائه الاتفاقية، مزيلاً بذلك عقبة أساسية أمام الحوار الوطني([[10]](#endnote-10)). وألقى بعد ذلك الوفد السعودي كلمة مقتضبة ركز فيها على مواضيع مهمة هي انتزاع أسباب الخلاف الداخلي وإعادة ترتيب البيت اللبناني، والعمل على تشكيل حكومة اتحاد وطني، وبذل الجهود لتحقيق خير لبنان، مؤكداً على دعم المملكة العربية السعودية للمصالحة والوفاق اللبناني([[11]](#endnote-11)).**

**3**

**على ضوء ذلك طرح الحزب التقدمي فهماً للازمة الجارية بكونها تتضمن شقين، أمني وسياسي، مؤكداً صعوبة الفصل بينهما، ويتطلب من الجميع التعاون لوضع الحلول المناسبة، واضعاً كذلك سلاحه تحت تصرف مراقبين سوريين، إذ كانت هناك جدية لتثبيت وقف النار([[12]](#endnote-12))، فصدر بعد ذلك بياناً بوقف إطلاق النار والطلب من جميع الأطراف المتقاتلة الالتزام به، وإعادة تشكيل اللجنة الأمنية وتوسيع صلاحياتها، مع تشكيل لجان مراقبة تفصل بين المتقاتلين، وفتح مطار بيروت والمرفأ والتأكيد على وقف الحملات الإعلامية للجهات المختلفة([[13]](#endnote-13)).**

**في الجلسة الثالثة تلا خلالها الرئيس الأسبق كميل شمعون المشروع المشترك للجبهة اللبنانية الذي طالب بجعل لبنان جمهورية فدرالية تُظهر التعددية الدينية والحضارية لهذا البلد، وشخصية كل مجموعة من مجموعاته وخصائصها وتاريخها، كما دعا المشروع إلى ضرورة تطوير لبنان في اتجاه دولة اتحادية عاصمتها بيروت وتتكون من مقاطعات عدة تراعي حدود اقضية كل مقاطعة فيها أكبر قدر من التجانس الطائفي([[14]](#endnote-14)). ثم تلا زعيم حركة أمل ورقة عمل مشتركة، أُعدت بالاشتراك مع الحزب التقدمي، تضمنت إصرارها على رفض التقسيم وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي، كما شددت على ضرورة إلغاء الطائفية السياسية وتحديد عقيدة للجيش مستمدة من هوية لبنان العربي، واعتماد الاستفتاء الشعبي المباشر بالقضايا المصيرية، وشددت على انتخاب رئيس مجلس الوزراء من المجلس النيابي، وتمديد صلاحيات الرئاستين الأولى والثالثة لتأمين التوازن، وتحديث الإدارة وتشكيل مجلس للشيوخ، وجعل لبنان دائرة انتخابية واحدة، وإنشاء محكمة عليا لمحاكمة الرؤساء والوزراء والبت بدستورية القوانين والطعون الانتخابية ، وإيجاد ثقافة وطنية وتوحيد الكتب المدرسية وتنظيم الإعلام([[15]](#endnote-15)).**

**ألقى زعيم الحزب التقدمي في جلسة اليوم الرابع كلمة حول ورقة العمل المشتركة مع حركة أمل، بكونها ورقة وطنية مشتركة عبرت عن تشابه الآلام وتلاقي الأماني بمختلف المذاهب الدينية والسياسية والفكرية، وطرح زعيم الحزب كذلك مقترحاً تضمن جملة من الأمور([[16]](#endnote-16)):**

1. **في وجه طرح المشروع الفيدرالي بإعلان الجمهورية العربية المتحدة.**
2. **في وجه الهيمنة نُصر على إزالة كل آثار عدوان هذا العهد وعلى القوانين والأشخاص والأموال مع ملاحقة المتشددين أياً كانوا.**
3. **في وجه الامتيازات نتمسك بوجوب إلغاء الطائفية السياسية بشكل كامل بعد تسوية حقوق الطوائف المغبونة.**
4. **في وجه تسلط رئيس الجمهورية أو في حال الإصرار على تكريس الرئاسات ولو عرفاً، نقترح إنشاء مجلس رئاسة ينتخبه الشعب وتكون رئاسته مداورة كل سنة.**
5. **في حال التمسك بمبدأ توزيع الحصص الطائفية في التمثيل الشعبي لن نتنازل عن مطلب إجراء إحصاء عام واعتماد الاستفتاء الشعبي لبت القضايا المصيرية، وفي مطلق الأحوال لن نقر لحظة واحدة الإبقاء على الطائفية في الوظيفية أياً كان مستواها.**
6. **في وجه استعمال الجيش للأغراض القمعية الداخلية، نُصر على تشكيل هذه الهيئة فوراً، لجنة تكلف بإعادة بناء الجيش وفق سياسة دفاعية تتلاءم وواقعنا وانتمائنا وتناط بها إلى حين استكمال هذا البناء صلاحية قيادة المؤسسة العسكرية وإدارتها.**

**نفى زعيم الحزب التقدمي أن تكون هذه الطروحات مجرد مناورة عابرة، بل انها قفزة إلى جذور المشكلة اللبنانية التي ليست كما يصورها البعض مشكلة أقليات، بل مشكلة أكثرية تسلطت عليها أقلية ولا تزال([[17]](#endnote-17))، مؤكداً كذلك تبنيه الكامل لورقة العمل المشتركة التي قدمها حليفه زعيم حركة أمل([[18]](#endnote-18))، و شدد على ضرورة محاسبة المسؤولين عما جرى من مجازر جماعية، مطالباً باستقالة رئيس الجمهورية ووجوب ملاحقته لعلة خرق الدستور، كما نص على ذلك الدستور نفسه([[19]](#endnote-19)). و صرح بعدها زعيم الحزب التقدمي بعدم إمكانية التراجع هذه المرة عن الحد المعقول الذي تمثله طموحاته المشروعة في المساواة، مشدداً رفضه بالقول للناس، لم يكن في الإمكان أحسن مما كان بالنسبة إلى الإصلاح، ورفض القول لأبناء الجنوب بأن قضية تحريرهم مؤجلة إلى اجل غير مسمى([[20]](#endnote-20))، دار بعد ذلك نقاش حول الفيدرالية وإمكانية تطبيقها أو اعتمادها في لبنان بين المؤتمرين، كُلفت بعد ذلك أمانة سر المؤتمر بدرس أوراق العمل كلها ودمجها واختيار العناوين المشتركة للخروج بورقة واحدة([[21]](#endnote-21)).**

**نوّه الحاضرون في الجلسة الخامسة التي عقدت في السادس عشر من آذار بنجاح وقف إطلاق النار وصموده، واقترح الرئيس الجميل تعليق المؤتمر لهذا اليوم، كونه ذكرى وفاة مؤسس الحزب التقدمي ومناسبة لمراجعة الاقتراحات، وتخللها نقاش حاد بين الرئيسين السابقين كميل شمعون وفرنجيه حول دور المسيحيين في لبنان، انتهى بانسحاب الأخير من الجلسة([[22]](#endnote-22)).**

**تبودلت في الجلسة السادسة التي عقدت في السابع عشر من آذار، الاتهامات بخرق اتفاق وقف النار، تلا ذلك ورقة العمل التي أعدها الرئيس أمين الجميل تضمنت جملة من المواضيع منها ضرورة وقف الحرب واعتماد المركزية السياسية واللامركزية الإدارية، وزيادة عدد النواب وجعل ولاية المجلس سنتين، وإصلاح قانون الانتخابات، وإنشاء مجلس اقتصادي، وتسمية رئيس مجلس الوزراء من قبل المجلس النيابي، وإنشاء المجلس الأعلى لمحاكمة الرؤساء، مع إلغاء ذكر المذاهب على الهوية وتعزيز قوى الأمن الداخلي وإلغاء الطائفية في تعيين الموظفين([[23]](#endnote-23)).**

**غطى الجميع في حوار طرشان، حول من أخذ الصلاحيات ممن، وبعد دورة كاملة في الكلام بين المشاركين، رفض بعدها زعيم الحزب التقدمي مع حليفه زعيم حركة أمل ما عُرض عليهما من مناصب، إذ الأول بمنصب رئيس مجلس الشيوخ، والآخر على منصب نائب رئيس الجمهورية، وبذلك أصرّ الزعيمان على انهما يرفضان الدخول في مناقشة تفاصيل الورقة الرئاسية، لأنها غير صالحة للنقاش أصلاً، باعتبار أنها تحدثت عن تفاصيل وتركت العلة كما هي تنخر في الجسم اللبناني والمتمثلة بالطائفية السياسية، استرسل بعدها كلا الزعيمين بوصف حالة الانقطاع الكامل بين الجيلين، وتحدثهما بلغتين مختلفتين بحيث لا يفهم أحدهما الآخر([[24]](#endnote-24)).**

**خصصت الجلسة السابعة لمناقشة إنهاء الاقتتال وإلغاء الطائفية السياسية من دون أن يؤدي البحث لأي نتيجة، فالرئيس الأسبق سليمان فرنجية رفض المس بصلاحيات رئيس الجمهورية، والجبهة اللبنانية رفضت إلغاء الطائفية السياسية، وكرر الرئيس الأسبق كميل شمعون طرح العلمنة، فردّ عليه الرئيس رشيد كرامي برفضه ما يتناقض مع الإسلام([[25]](#endnote-25)).**

**شهدت الجلسة الثامنة مشاورات عدة جرت مابين الوسيط السعودي رفيق الحريري وأعضاء من الحزب التقدمي، كما عقدت لقاءات مختلفة بين الفعاليات السياسية المشاركة ونائب الرئيس السوري خدام، إذ كان لزعيم الحزب التقدمي تصريحاً على إثر الخلافات الحادة التي شهدتها الجلسات السابقة، بأن الورقة التي قد تخرج من لوزان ممكن ان تعيش أسبوعاً واحداً فقط، لأنها مجرد ورقة، وان أقصى ما يمكن الحصول عليه في الوقت الحالي هو وقف إطلاق النار بانتظار الحل الجذري، نافياً أن يكون هناك إرادة سياسية للتوصل إلى حلول، وأن الحزب يرى ان الصيغة الوحيدة لإنقاذ لبنان هي العلمنة، مبدياً نفيه الوصول إليها في الوقت الراهن، لاختلاف الفهم بين عقلية الجيلين، وبكون الطبقة الحاكمة قد تخطتها الأحداث، مجدداً الدعوة إلى ضرورة الخروج بشيء محسوس([[26]](#endnote-26)).**

**خصصت الجلسة التاسعة التي عقدت في التاسع عشر من آذار، لتلاوة ورقة نائب الرئيس السوري خدام التي عرفت بوثيقة لوزان والتي كانت تتبنى موقف المعارضة، بعد أن ادخل عليها بعض التغييرات من قبل وزير الخارجية اللبنانية سالم وممثل عن الحزب التقدمي بطلب من الرئيس الجميل بوصفها تمثل الإجماع العام وقد تضمنت عدة مرتكزات أهمها([[27]](#endnote-27)):**

1. **التأكيد أن لبنان عربي الهوية والانتماء وهو سيد حر مستقل وواحد أرضاً وشعباً ومؤسسات.**
2. **تبني قرار مجلس الوزراء بإلغاء الاتفاقية.**
3. **تبني قرارات مجلس الأمن الداعية لانسحاب الجيش الإسرائيلي وبسط سيادة الدولة على الجنوب ومنع التسلل عبر الحدود.**
4. **وضع دستور جديد لتبني الإصلاحات التالية:**
5. **إلغاء الطائفية في الوظائف العامة باستثناء الفئة الأولى.**
6. **اعتبار مجلس الوزراء السلطة التنفيذية العليا ويتكون من رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء والوزراء.**
7. **انتخاب رئيس مجلس الوزراء من قبل المجلس النيابي.**
8. **انتخاب رئيس مجلس النواب والمكتب لمدة سنتين قابلة للتجديد وإنشاء مجلس الشيوخ.**
9. **زيادة عدد النواب إلى مئة وعشرين نائباً في إطار المناصفة بين المسلمين والمسيحيين.**
10. **إنشاء محكمة عليا ومحكمة دستورية.**
11. **إنشاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي.**

**فرفضت هذه الوثيقة من قبل الرئيس الأسبق فرنجية رفضاً قاطعاً، عادّاً ذلك تنازلاً عن حق الطائفة المارونية، وتحد من صلاحيات رئيس الجمهورية الماروني بنقل السلطة التنفيذية فعلياً إلى مجلس الوزراء ومن ثم تحول الرئيس إلى دور أمين سر([[28]](#endnote-28))، وقد عبّر عن ذلك قائلاً: ((أنا غير مستعد أن أتنازل عن درهم واحد من حقوق طائفتي))([[29]](#endnote-29)). كما أصرّ – والذي يعد أبرز حلفاء سوريا واحد أركان جبهة الخلاص – عن استعداده لإعطاء الرئاسة الأولى للمسلمين، مقابل حصر الرئاسات الثلاث (مجلس النواب ومجلس الوزراء ومجلس الشيوخ في حال إقراره) بالمسيحيين([[30]](#endnote-30)). جرت بعد ذلك مشاورات مكثفة بين مختلف الأطراف وتحول جناح خدام إلى غرفة عمليات سياسية، بعد ان تأزم النقاش حول وثيقة لوزان، ووصل إلى درجة ميئوس منها([[31]](#endnote-31))، صرح بعدها خدام للوزير سالم بأن لا جدوى من المشاركين في المؤتمر، فغالبيتهم لا تمثل لبنان الجديد ومن الأفضل الجمع بين قادة أمل والحزب التقدمي والقوات اللبنانية، فهم الشباب الذين افرزتهم الحرب، وهذا هو الطريق للتوصل إلى اتفاق شامل([[32]](#endnote-32)).**

**عقدت في العشرين من آذار عام 1984 الجلسة الختامية للمؤتمر بعد سلسلة من المشاورات أجراها الرئيس أمين الجميل مع الجميع بمساعدة نائب الرئيس السوري خدام، لحفظ ماء وجه المؤتمرين، إذ اقتصرت على رؤساء الوفود، والتي سرعان ما غادراها الزعيمان نبيه بري ووليد جنبلاط، إذ الأول إلى باريس والثاني إلى لندن بحكم تقيدهما بمواعيد رسمية مع المسؤولين هناك، بعد أن أعلن عن البيان الختامي الذي تضمن الوقف الفوري لإطلاق النار، وتأليف لجنة أمنية مهمتها الإشراف على وقف النار برئاسة الرئيس الجميل، وكذلك تأليف حكومة اتحاد وطني تتولى مستقبلاً تأليف هيأة تأسيسية مكونة من اثنين وثلاثين عضواً يختارهم الرئيس الجميل، مهمتها درس كل القضايا والأمور الداخلية في الإصلاحات الدستورية والسياسية، ووضع دستور جديد خلال ستة أشهر([[33]](#endnote-33)).**

**أبرز المؤتمر فشل الحاضرين من تحقيق طموحات اللبنانيين في التوصل إلى رسم التصور المستقبلي لجمهورية لبنان الغد، ونجح في تكريس لبنان الطائفي عبر الصفقات التي كان يراد بها أن تقام بين الإسلام السياسي والمسيحية السياسية، فتنازل المسيحية السياسية عن صلاحياتها إلى الإسلام السياسي دون الأخذ بعين الاعتبار للمفهوم الكامل المتكامل لمرارات الحرب([[34]](#endnote-34))، و أظهر المؤتمر أيضاً على إصرار وفد الحزب التقدمي وبعض حلفائه على الحد من صلاحيات رئيس الجمهورية، وتعزيز صلاحيات مجلس الوزراء، وتعمل على تركيز السلطة في أيدي مجلس الوزراء الذي يمثل جميع الطوائف، لا بيد الرئيس الماروني، بينما أشار البعض وفي مقدمتهم وزير الخارجية اللبناني ايلي سالم، ان من أهم أسباب فشل المؤتمر هو ان كل واحد من المشاركين كان يشد إلى جهته محافظاً على مصالحه المحلية، أما لبنان الدولة والمجتمع والخبرة المشتركة، فلم يكن ممثلاً في المؤتمر، واليمين المسيحي الوثيق الصلة بالرئيس الجميل كان يتجه أكثر فأكثر إلى اليمين، بحيث صعب على الرئيس الجميل ان يتحرك والمسلمـون كانـوا هـذه المدة في القمة ، إلا انهم كانوا غير موحدين إذ كان لكل منهم جدول**

**أعماله الخاص([[35]](#endnote-35)).**

**من الواضح أن الهدف المرحلي الذي وضعه الحزب التقدمي نجح إلى حد ما في عدم كسب الرئيس أمين الجميل الكثير من المؤتمر، على الرغم من ان حملة المطالبة باستقالته أو إقالته وتقديمه إلى المحاكمة، قد توقفت عند حد معلوم، إلا انه لم يُعط إقراراً جديداً بشرعيته، ولم تُطلق يده حرة في التصرف، وأحبط هدفه الأساسي بتشكيل حكومة اتحاد وطني تؤكد عودة الجميع إلى التسليم برئاسته والعمل معه.**

**غادر الرئيس أمين الجميل المؤتمر وهو بالغ الإحباط واليأس([[36]](#endnote-36))، وغادر رؤساء الوفود ومرافقوهم والصحافيون لوزان كل إلى الجهة التي قصدها، إذ توجه الرئيس رشيد كرامي إلى دمشق للاجتماع مع خدام، والتشاور في المواقف المستجدة في لوزان، ولاسيّما انهيار تحالف جبهة الخلاص الوطني([[37]](#endnote-37)).**

**انعقدت قمة لبنانية سورية في الثاني والعشرين من آذار 1984 ضمت كلا الرئيسين، جرى النقاش خلالها حول وثيقة لوزان، إذ استعرضها الرئيس الأسد بنداً بنداً، وبعد مناقشات طويلة طلب الرئيس الجميل من وزير خارجيته الذي كان يرافقه، بمشاركة نائب الرئيس السوري خدام، وان يعملا على إدخال تعديلات طفيفة عليها، ثم تم التباحث حول الحكومة الجديدة، والذي كان الرئيس رشيد كرامي الخيار الحتمي بالنسبة للرئيس الأسد، في حين طالب خدام ان يجري اختيار جميع الوزراء المسلمين من قبل المعارضة ممثلة بالحزب التقدمي وحركة أمل، فضلاً عن إعطائهم حق اقتراح بعض الوزراء المسيحيين، الأمر الذي أدى إلى استياء الرئيس الجميل بشدة، فقابل الرئيس حافظ الأسد ذلك الموقف بابتسامة واسعة، دالاً على أن لخدام مجالاً واسعاً للتحرك([[38]](#endnote-38)).**

**وجد الرئيس أمين الجميل نفسه بعد مؤتمر لوزان أمام ثلاثة خيارات، الأول: تجاهل الدور السوري وترسيخ موقعه الماروني على المنطقة الشرقية في بيروت بانتظار التطورات، وهناك إجماع ماروني قوي يدعو إلى مثل هذا الخيار، والثاني: عقد صفقة مع إسرائيل، وتوسيع سلطة حكمه في المناطق التي ينسحب منها الإسرائيليون، أي اتخاذ موقف علني مكشوف ضد السوريين والعرب، ويؤيد هذا الخيار أقلية مارونية صغيرة، والثالث: التعاون الوثيق مع سوريا وتشكيل حكومة وحدة وطنية، تبسط نفوذها على المناطق الخاضعة لها وللسيطرة السورية، بانتظار ظروف ملائمة تؤدي إلى الانسحاب الإسرائيلي، وكان الوزير ايلي سالم والحلقة السياسية المقربة من الرئيس الجميل يدعون بقوة إلى هذا الخيار([[39]](#endnote-39)).**

**بدأت في الثالث والعشرين من آذار 1984 ومع عودة الوفود المشاركة في مؤتمر الحوار الوطني في لوزان، عملية إخلاء الساحة البيروتية من قواها السياسية من أجل وافد جديد، مثله الحليفان وهما الحزب التقدمي وحركة أمل، إذ حصل صدام مسلح ومفاجئ بين ميليشيا المرابطون([[40]](#endnote-40)) من جهة، وميليشيات الحزب التقدمي وأمل من جهة ثانية، على إثر قيام ميليشيا المرابطون بإثارة الشغب وإطلاق الرصاص في منطقة طريق الجديدة والمصيطبة، وكانت هذه المناطق قريبة من سيطرة نفوذ الحزب التقدمي الذي رأى في ذلك العمل محاولة لسيطرة المرابطين على مناطق نفوذه، مما استوجب الرد بقوة من قبل الحليفين على المرابطين، استطاع خلالها الحزب التقدمي من السيطرة على المقر الرئيس لهم، ومركز الإذاعة في محله جامع عبدالناصر([[41]](#endnote-41))، وأعلن الحزب التقدمي في بيان له بأن المرابطين كانوا بصدد إعداد خطة للتفجير والاقتتال واستحضار الماضي([[42]](#endnote-42))، والثابت بأن المرابطين كانوا يناصرون سراً لسياسة ياسر عرفات المناوئة لسوريا، وهذا ما لا تسمح به الأخيرة([[43]](#endnote-43))، والواقع أن موازين القوى اختلفت بشكل كبير ما بعد حرب الجبل وانتفاضة شباط وتحرير الشحار الغربي ومؤتمر لوزان، إذ ضعف وتلاشى اختزال السُنة لاختيار ممثلي الشيعة والدروز، فأصبحت كل طائفة تختار ممثليها بنفسها، فقد انعكست موازين القوى المسيطرة على أرض الواقع الاجتماعي – السياسي على المعادلة السياسية في السلطة، وكان الرئيس رشيد كرامي أول من واجه هذه المعادلة الجديدة، خصوصاً بعد أن باتت كل طائفة تهتم بتزكية مرشحيها وتعيينهم في الحكومة بالتشاور مع سوريا، إذ كانت الحكومات السابقة تتشكل وفقاً لموازين القوى القديمة ضمن معيار ثابت وهو صيغة نظام 1943، هذه الصيغة التي كانت مستقرة على معادلة ثنائية تكمن بأن رئيس الجمهورية الماروني يختار أو يختزل الطوائف المسيحية عبر اختيار ممثليهم في الحكومة ، ورئيس الوزراء المسلم السُني يختار، أو يختزل باقي المسلمين في تشكيل الحكومة([[44]](#endnote-44)).**

**في الجانب الآخر، كانت القوات اللبنانية غاضبة على تطورات الأحداث التي انتهت بمؤتمر لوزان، وأعلنت بأنها ليست معنية بما صدر من مقررات في ذلك المؤتمر، وان نتائجه سوف تُحكم سيطرة السوريين على لبنان، وجعلت مقررات لوزان المسيحيين بين قبضة السوريين، يستطيعون سحقهم متى يشاؤون([[45]](#endnote-45))، لذا عملت على إسقاطها مستفيدة من استياء الأوساط المسيحية من إقدام الحكم على استبدال المساعدة الإسرائيلية بالمساعدة السورية([[46]](#endnote-46))، وكانت القوات اللبنانية لا تزال تتمتع بالعطف والوهج اللذين ورثتهما من مؤسسها – بشير الجميل – وتخشى في الوقت نفسه على وجودها من عودة الدولة والسلطة الشرعية، والصعب أن هذه الشرعية حليفة لسوريا ومتعاونة معها أمنياً وسياسياً، وكانت القوات اللبنانية من هذا القبيل، الحليف الطبيعي لإسرائيل، فيما حزب الكتائب يحاول أن يؤمن للحكم التغطية السياسية اللازمة، وللتسوية التي تمت في أعقاب مؤتمر لوزان، وكل فرص النجاح كانت القوات اللبنانية تقف عثرة في طريق ذلك، وتعمل بشتى السبل والوسائل على إفشاله، ففضلاً عن المواقف المعترضة التي وقفتها قيادة القوات اللبنانية إبان انعقاد مؤتمري جنيف ولوزان التي قاربت حدود التمرد على سلطة الرئيس الجميل والرئيس شمعون، عادت قيادة القوات اللبنانية لتعلن ان المسيحيين سيقاومون وسيلجأون إلى السلاح إذا حاولت سوريا أن تعترض هذه الإصلاحات والتسويات، وكانت وراء ذلك جملة من التناقضات بعضها ذات طابع شخصي والبعض الآخر ذات طابع سياسي، سواء بين القوات والكتائب، أو بينها وبين الحكم والرئيس الجميل، وكان من الطبيعي أن ينعكس هذا التناقض على العلاقة الشخصية، وهي في المنطلق والأساس لم تكن طيبة، وخصوصاً بين الرئيس الجميل وبين قادة القوات كسمير جعجع وايلي حبيقة وسائر أفراد المجموعة التي ورثت بشير الجميل على رأس القوات اللبنانية، وفيما كان من هؤلاء يعد نفسه (بشير) آخر ويحاول تأكيد ذلك في كل أعماله، كان الرئيس أمين الجميل يحاول من جهته تأكيد وجوده كرئيس للدولة وكزعيم سياسي أيضاً، فضلاً عن هذا العامل الشخصي، كانت التسوية تقضي بأن تنسحب القوات اللبنانية للسلطة الشرعية، فكيف إذا كان أمين الجميل على رأس هذه السلطة([[47]](#endnote-47)).**

**رأى الرئيس أمين الجميل في القوات اللبنانية مزاحمة له على الصعيد الشخصي، كما على الصعيد الوطني والسياسي العام، ومن الطبيعي أن ترى القوات في الرئيس الجميل خصماً لها بصفتيه الشخصية والسياسية، على الرغم من المحاولات الكثيرة التي بذلت في سبيل التوفيق بين الجانبين، وهكذا بدأت الشرعية المتمثلة بسلطة الرئيس أمين الجميل تواجه في المناطق الشرقية العراقيل التي واجهتها في المناطق الواقعة على الجانب الغربي، فكان الاعتراض على الحكم وشرعيته، وعلى النظام السياسي، وعلى انتشار الجيش، وعلى إعادة ما للدولة للدولة، وعلى التسوية السياسية نفسها التي تم التوصل إليها بمشقة بالغة([[48]](#endnote-48)).**

**تصاعدت وتيرة العنف في البلاد([[49]](#endnote-49))، وشهدت الأوضاع الداخلية صراعاً عنيفاً بين الميليشيات المتحاربة([[50]](#endnote-50))، ولم ترض تلك المليشيات التخلي عن سيطرتها في مناطقها، بسبب انعدام الثقة بين الأطراف المختلفة كان لا يزال هو المسيطر، في ضوء عدم نجاح مؤتمر الحوار الوطني في لوزان عن الوصول إلى أي نتيجة ترضي الجميع([[51]](#endnote-51))، فأدرك الرئيس أمين الجميل بأنه لا مفر عن الوضع المتأزم في البلاد إلا من خلال التعامل والتوافق مع قوى المعارضة اللبنانية وفي طليعتها الحزب التقدمي، وسلوك طريق الشام وذلك بسبب قوة العلاقات التاريخية والمصيرية التي تربط البلدين، فضلاً عن تحالف قوى المعارضة اللبنانية مع سوريا([[52]](#endnote-52))، وجاء هذا التحول في استراتيجيات الرئيس الجميل نحو الخيار السوري مدفوعاً بإهمال الأمريكيين عن مساعدته، وعدم مقدرته طلب المساعدة الإسرائيلية، خصوصاً بعد إلغاء الاتفاقية فضلاً عن حجم الضغوط الميدانية التي كانت تمارسها المعارضة الوطنية ضده([[53]](#endnote-53)).**

**اجتمع في التاسع عشر من نيسان 1984 الرئيس الجميل بنظيره الأسد في دمشق على إنفراد طوال ساعتين([[54]](#endnote-54))، وكان الرئيس الأسد خلال الاجتماع منشرح، فيما كان نظيره اللبناني مضغوط، ولا يخلو الموقف من صعوبات، فالرئيس الأسد كان يفكر استراتيجياً ولبنان في تصوره جزء من صورة جيوبولوتيكية أكبر تشمل الإسرائيليين والفلسطينيين والإيرانيين وسواهم، وهو مرتاح في موقعه، يستطيع اخذ وقته وترك التناقضات الإقليمية تتفاعل لمصلحته، أما نظيره اللبناني فلم يكن بوسعه الانتظار كما يفكر الأول، وتم خلال الاجتماع مناقشة المشاكل التي تواجه لبنان في الجنوب([[55]](#endnote-55))، والوضع الأمني المتدهور في بيروت، والمشاكل الاقتصادية ووضع الجيش، والعلاقات الجديدة مع دمشق التي يجب أن تكون بمنية على مصالح البلدين العليا، والبحث في كيفية تشكيل حكومة الوحدة الوطنية.**

**رحب الرئيس الأسد من جانبه بما تم طرحه في الاجتماع، وتم التطرق بعدها إلى صلاحيات رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء، إذ أكد الرئيس الأسد ان الدستور اللبناني جعل من رئيس الجمهورية المسيطر على جميع الصلاحيات، وأن رئيس الجمهورية هو رئيس السلطة التنفيذية، غير انه ينبغي على الدستور ان يذكر بوضوح أن يتولى هذه السلطة بالتعاون مع رئيس الوزراء ومجلس الوزراء([[56]](#endnote-56))، و أكد الرئيسان خلال الاجتماع على ان اختيار رئيس الوزراء ليس من الضروري ان ينتخب من قبل المجلس النيابي، بل الأفضل أن يتم اختياره بالتشاور، فضلاً عن تعهد الرئيس الأسد لنظيره اللبناني بأنه سوف يدعمه للمحافظة على منصبه([[57]](#endnote-57)). وتطرق الرئيسان أيضاً في موضوع الجيش، إذ اتفق الاثنان بأن مجلس الدفاع الوطني هو الذي يتولى الإشراف على الشؤون العسكرية، وعند تشكيل الحكومة الجديدة ينبغي أخذ ذلك بعين الاعتبار، بحيث أن الوزراء الذين يشكلون مجلس الدفاع الوطني يجب ان يكونوا متوازنين طائفياً، واقترح الرئيس الجميل بأن تكون هناك حكومة موسعة يكون فيها زعماء الميليشيات وزراء دولة لمعالجة القضايا الأساسية، فيما يترأس وزراء تقنيون الوزارات الخدمية([[58]](#endnote-58))، وظهر خلال ذلك اختلافاً بين الزعيمان حول مشاركة الأقطاب المسنين والشباب في تولي مراكز السلطة، إذ أكد الرئيس الأسد بأن للمسنون سمعتهم وكرامتهم، والشباب لهم السلطة الفعلية على الأرض، بينما طالب الرئيس أمين الجميل بأن تكون السلطة بيد أحد الأقطاب المسنين، إلا ان الرئيس الأسد عارض هذه الفكرة قائلاً للرئيس الجميل: ((هل يمكنك أن تتخيل والدك في الحكومة؟ كيف تدعوه إلى الالتزام بالنظام يا حضرة الرئيس))([[59]](#endnote-59))، كما فضَّل الرئيس الأسد في إطار تشكيل الحكومة، تمثيل وتوزيع المعارضة في الحكومة، إشارة إلى زعيما الحزب التقدمي وحركة أمل، عادّاً ان وجود الأقطاب لاشك يسبب مشاكل، على أن دخولهم في الحكومة الجديدة أفضل من بقائهم خارجها، مؤكداً بأن الجميع يدرك ان هناك شرعية دستورية، وشرعية ثورية، والذين يملكون السلطة على الأرض عندهم السلطة الثورية والسلطة الفعلية([[60]](#endnote-60)).**

**وفي مجال الإدارة اتفق الرئيسان على عدم حصر أي مركز إداري بأي طائفة معينة، وان المركز في الفئات الإدارية العليا كالفئة الأولى والمديرين العامين والسفراء ومن يعادلهم في الإدارة توزع مناصفة بين المسيحيين والمسلمين، كما جرى التحدث بشأن تفعيل اللجنة التي تم الاتفاق عليها في مؤتمر لوزان، لوضع مسودة دستور جديد، وان تعمل هذه اللجنة على الأسس التي تم الاتفاق عليها الآن([[61]](#endnote-61))، وشدد الرئيسان أن لا تصدر أي وثيقة عن هذا الاجتماع، كي لا يشعر الناس بأنها وثيقة دمشق، لكون الإصلاح قضية لبنانية، وأي بيانات في هذا الإطار يجب ان تصدر من العاصمة بيروت، واقترح الرئيس الأسد ان يدعوا الرئيس الجميل جميع الفرقاء السياسيين الذين شاركوا في مؤتمر لوزان، وان يطلعهم على ما جرى في هذا الاجتماع([[62]](#endnote-62)).**

**دار النقاش بعد ذلك حول رئاسة الحكومة، إذ كان الرئيس الأسد يعد ان أمين الجميل ممثلاً عن الجبهة اللبنانية، ومن ثم أراد موازنته برئيس وزراء من جبهة الخلاص الوطني، وبصفته السُني الوحيد في الجبهة المذكورة، فقد كان رشيد كرامي الخيار الحتمي بالنسبة لرئيس الأسد([[63]](#endnote-63))، ومن جانبه رحّب الرئيس أمين الجميل بهذا الخيار، و طالب نائب الرئيس السوري خدام أن يجري اختيار جميع الوزراء المسلمين من قبل المعارضة([[64]](#endnote-64))، وأراد عن ذلك إعطاء المعارضة حق اقتراح بعض الوزراء المسيحيين([[65]](#endnote-65))، تمّ بعد ذلك تكليف وزير الخارجية ايلي سالم وخدام بمراجعة التعديلات، ومن ثم إدخالها إلى وثيقة لوزان حسب ما جرى في مباحثات الرئيسان اللبناني والسوري، وأصبحت فيما بعد البيان الوزاري لحكومة الرئيس رشيد كرامي([[66]](#endnote-66)).**

**انتهت القمة اللبنانية – السورية عند هذه المرحلة في يوم التاسع عشر من نيسان، إذ غادر الرئيس أمين الجميل العاصمة دمشق إلى المطار برفقة أعضاء السلك الدبلوماسي، طالباً من الرئيس الأسد أن لا يصحبه إلى المطار، لكن الأخير رفض قائلاً: ((إذا لم يودع الرئيس الجميل بمثل ما استقبل به من مراسيم، فأنه سيقال بأن القمة قد فشلت، ولدينا من المشاكل ما يكفي، ولا حاجة لنا بالمزيد منها))، شارك أيضاً في مراسيم التوديع كبار المسؤولين السوريين([[67]](#endnote-67)).**

**بدأ الرئيس أمين الجميل إثر عودته إلى بيروت استشاراته المكثفة لتشكيل حكومة جديدة، وكان مستشارو الرئيس قد هيأوا له ست لوائح تعكس كل لائحة منها ميول واضعها، ففي السابق كان الرئيس الجميل يقرر ما في ذهنه، لكن هذه المرة لم يعد وحده من يقرر شكل الحكومة الجديدة، لان دمشق كان لها وجهة نظرها الخاصة للشخص الأنسب لهذه المهمة([[68]](#endnote-68)).**

**بدأت مرحلة التفاهم بين الفرقاء السياسيين تحت وطأة الانفلات الأمني في بيروت والضاحية الجنوبية والشوف لتشكيل حكومة الاتحاد الوطني، وفي الواحد والعشرين من نيسان 1984 شهدت دمشق حركة سياسية فاعلة بعد أن وصلها الرئيس رشيد كرامي وزعيم الحزب التقدمي وحليفه زعيم حركة أمل، حيت أجرى الحاضرون محادثات مطولة مع كبار المسؤولين فيها لتشكيل الحكومة الجديدة بمشاركة الأقطاب الذين يملكون التأثير على الأرض([[69]](#endnote-69)).**

**اجتمع في الخامس والعشرين من نيسان 1984 الرئيس أمين الجميل بالرئيس كرامي، واتفقا على أسس الحكومة الجديدة، في حين ابلغ الأخير الرئيس الجميل بأنه يريد ان يتولى حقيبة الخارجية بالإضافة إلى رئاسة الحكومة، بينما أصبح ايلي سالم – فيما بعد – مستشاراً للرئيس الجميل للشؤون الخارجية([[70]](#endnote-70)).**

**صدر المرسوم رقم (1630) في الثلاثين من نيسان 1984 بتعيين رشيد كرامي رئيساً لمجلس الوزراء التي سميت حكومته بحكومة العشرة([[71]](#endnote-71))، إلا انها وفور صدور مرسومها قوبلت باعتراضين من داخلها، إذ تمثل الأول من قبل الوزير عبدالله الراسي([[72]](#endnote-72))، الذي مثّل جانب صهره الرئيس الأسبق سليمان فرنجية فقد كانت له ملاحظات على التوزيع الوزاري، إذ كان محتجاً على حصر تمثيل الطائفة المارونية بشخصي كميل شمعون وبيار الجميل، فاتخذ الوزير الراسي على إثره قراراً بمقاطعة اجتماعات الحكومة من دون ان يستقيل لحين تسوية الأزمة([[73]](#endnote-73))، أما الاعتراض الثاني فتمثل باعتذار زعيم حركة أمل الأستاذ نبيه بري عن المشاركة في الحكومة، مشترطاً في الوقت نفسه بإنشاء وزارة للجنوب والإعمار([[74]](#endnote-74))، الأمر الذي رفضه كرامي مبرراً ذلك بأن مراسيم التشكيل الوزاري قد صدرت، فقرر زعيم حركة أمل بعد ذلك مدعوماً من حليفه الحزب التقدمي من عقد مؤتمر صحفي في الأول من آيار 1984 أعلن فيه ان هذه الوزارة إنما هي التفاف على قمة دمشق، وعودة إلى صيغة عام 1943، وهي تريد ان تستبعد الحزب التقدمي والحركة عن مجلس الدفاع الأعلى، وعن أي هيأة سياسية لها الحق في المشاركة والقرار، مشدداً في الوقت ذاته على ضرورة تحقيق مطالبه، معززاً بتضامن الحزب التقدمي إلى جانبه([[75]](#endnote-75))، فاستطاع هذا الموقف المشترك بين قيادات الحزب التقدمي وحركة أمل على جعل الحكومة الجديدة شبه معطلة، مما دفع رئيس الحكومة كرامي ان يعمل على إصدار مرسوم جديد برقم (1631) في السابع من آيار، بتعيين زعيم حركة أمل وزير دولة لشؤون الجنوب والإعمار، فضلاً عن وزارتي الموارد المائية والكهربائية ووزارة العدل([[76]](#endnote-76))، مع إعطاء كافة الصلاحيات حول مجلسي الجنوب والإعمار تحت إشراف مباشر من زعيم حركة أمل([[77]](#endnote-77)).**

**أعلن في العاشر من آيار وبضغط من زعيم الحزب التقدمي في البلاد عن جلسات لفتح ملف الجيش اللبناني في مجلس الوزراء، فلم تمض أربعة وعشرين ساعة على هذا الإعلان حتى بدأت نيران الدبابات والراجمات والمدافع تصب حممها فوق رؤوس الآمنين في بيروت الغربية والضاحية الجنوبية في قصف مجنون استمر حتى فجر الثالث عشر من آيار، حاصداً تسعين شخصاً بين قتيل وجريح، وذلك في رسالة واضحة لمنع فتح ملف الجيش، أن لجهة المحاسبة، أو لجهة التنظيم، خاصة وان الرئيس الجميل كان يحاول التهرب من أي إقصاء للمسؤولين العسكريين أو أي تغيير في صيغة القيادة([[78]](#endnote-78)).**

**قدّم الرئيس رشيد كرامي في الحادي والثلاثين من آيار 1984 برنامج حكومته للمجلس النيابي، على أساس بيان ارتكز على أربعة عناوين متلازمة، التحرير، وتثبيت الأمن والاستقرار، ومعالجة القضايا الاجتماعية والاقتصادية والاعمارية، والإصلاح السياسي([[79]](#endnote-79))، واستمر انعقاد جلسات المجلس النيابي حتى الثاني عشر من حزيران 1984، انتهت بنيل الحكومة للثقة، كما منحت صلاحيات استثنائية لمدة تسعة أشهر، وأن يتخذ في مجلس الوزراء مراسيم تشريعية لإلغاء وتعديل المراسيم الاشتراعية الصادرة في عهد حكومة شفيق الوزان السابقة([[80]](#endnote-80))، وجاء مضمون البيان الوزاري للحكومة الجديدة خلاصة ما تم التوافق عليه من جملة مبادئ وإصلاحات في مؤتمري جنيف ولوزان، التي أسهمت دمشق والرياض بدور فاعل في إخراجه، ومن أبرز ما جاء فيه([[81]](#endnote-81)):**

1. **ان بناء لبنان الغد وإقامة دولة حديثة يتطلب صياغة دستور جديد للبلاد، يعهد فيه إلى هيئة تمثل كل الاتجاهات اللبنانية، فتعكف على هذا الأمر وتنجزه في مهلة لا تتجاوز العام، لكي يعرض على الحكومة والمجلس النيابي وينظر فيه حسب الأصول الدستورية.**
2. **وفي الإصلاحات ، يوسع التمثيل الشعبي من خلال زيادة عدد النواب إلى ما لا يقل عن مئة وعشرين نائباً، وفي الشكل الذي يحقق صحة هذا التمثيل وعدالته في إطار المناصفة بين المسلمين والمسيحيين، إلى أن يتم إلغاء طائفية التمثيل.**
3. **وعلى مستوى القمة، السلطة الإجرائية منوطة برئيس الجمهورية، يمارسها بمشاركة مجلس الوزراء، ففي مجلس الوزراء تقرر السياسة العامة للدولة في كل المجالات، خصوصاً في المجالات السياسية والاقتصادية والدفاعية والمالية وغيرها.**
4. **أما رئيس الوزراء، وفي انتظار أن يحدد الدستور الجديد طريقة تكليفه، تشكيل الحكومة، وأصول هذا التشكيل، فهو يمارس جميع الصلاحيات التي أنشأها العرف، ويشرف على أعمال الوزراء ويلاحق تنفيذ قرارات مجلس الوزراء.**

**بدأت التحركات المكثفة للرئيس كرامي للمباشرة بوضع برنامج حكومته موضع التنفيذ بصورة تدريجية، واجتمع لهذه الغاية مع وفد الفعاليات السياسية المارونية، إذ أكد الأول بأن المسيرة شقت طريقها وهي ستتابع السير نحو أهدافها في وحدة البلد وتحريره ووضعه على طريق الإصلاح الشامل([[82]](#endnote-82)).**

**دعا الحزب التقدمي فيما عدّه حينها ببرنامجه المرحلي، وبمساعدة حلفائه من القيادات الوطنية إلى ضرورة إنجاح الحكومة الجديدة، والالتفات إلى أولويات أساسية من حيث التأكيد على الهوية العربية للبلاد، وضرورة إجراء الإصلاحات السياسية في تركيبة النظام بما يتيح المشاركة الفعلية في الحكم وإزالة كافة الامتيازات التي تتحكم بها فئة معينة على حساب الآخرين، والتأكيد على إجراء إصلاحات برلمانية تحقق المناصفة بين المسيحيين والمسلمين([[83]](#endnote-83))، والعمل على وضع ميثاق جديد للبنان يؤكد على تحرير الأراضي المحتلة، وإلغاء الطائفية السياسية وتطبيعها، وعدم اعتمادها بشكل مطلق في التعيينات([[84]](#endnote-84)).**

**كان تنفيذ المرحلة الأولى من هذه الخطة هو التحدي العملي الأول أمام حكومة الوحدة الوطنية، إذ تشمل فتح الطرقات الرئيسة الدولية، والرئيسة سواء بالنسبة إلى الجنوب أو إلى صوفر في الجبل وإزالة المظاهر المسلحة([[85]](#endnote-85))، فواجهت الحكومة على إثرها أزمة جديدة تمثلت حول عدم اتفاق أطرافها بتكوين المؤسسة العسكرية وطريقة إدارتها، وفي شهر حزيران 1984 عقد زعيم الحزب التقدمي بحضور حليفه زعيم حركة أمل اجتماعاً مع رئيس الحكومة كرامي في القصر الحكومي، واتسم الاجتماع بتطابق كامل في وجهات النظر حول موضوع الجيش والسبل الكفيلة إلى إصلاح وتطوير وإدارة هذه المؤسسة، خصوصاً ان هذا الاجتماع جاء لمعرفة موقف الفرقاء حيال ما تردد من أن الرئيس أمين الجميل يعتزم استحداث مناصب قيادية جديدة في الجيش، ومنها منصب نائب لقائد الجيش، فكان الموقف الذي خرج به المجتمعون هو الرفض، والذي جاهر به زعيم الحزب التقدمي وحلفاؤه في حركة أمل، إذ أوضحا بأن مثل هذا المنصب يعد بدعة جديدة، وأن كانت تهدف إلى إرضاء الطرف المسلم، وتحديداً الطائفة الشيعية([[86]](#endnote-86))، إلا انها بالمقابل تهدف إلى تأليب الطوائف الأخرى ضدها، ولاسيما تلك الطوائف التي ستحرم من أي منصب قيادي في تلك المؤسسة، فضلاً عن أن هذه الطريقة تؤدي إلى شل قدرة ممثلي الطوائف الأخرى في توحيد موقفهم إزاء جملة من المهام والقضايا المطروحة داخل مجلس الوزراء، وبقيت هذه الأزمة مفتوحة ولم تتمكن الحكومة من حسمها([[87]](#endnote-87)).**

**وفي السياق نفسه أثمرت جهود الحزب التقدمي بمشاركة حلفائه من حركة أمل فضلاً عن الوزير سليم الحص([[88]](#endnote-88)) في سبيل إيجاد الحلول المناسبة لعقدة المؤسسة العسكرية، خصوصاً بعد أن رُفعت شعارات في بيروت الغربية نادت بأن لا حلول إلا بحل قضية الجيش، إذ طالب الحزب التقدمي بتشكيل مجلس أعلى لقيادة المؤسسة العسكرية، تناط به مهام قائد الجيش بعد أن يُلغى هذا المنصب، فضلاً عن إلغاء مبدأ اعتماد الطائفية في التعيينات، وقد جوبه هذا المقترح المقدم من قبل الحزب التقدمي وحلفاءه بالرفض من قبل الرئيس أمين الجميل، مقدماً في الوقت نفسه مشروعاً يقضي بقبول استقالة قائد الجيش الحالي، وتعيين خلفاً له يجمع عليه سائر الوزراء، وإعادة تشكيل ثلاثة ألوية من عناصر محايدة، يناط بها مهمة الأمن ببيروت والجبل وعلى الطريق الساحلي المؤدي إلى صيدا، الأمر الذي عارضه كل من زعيما الحزب التقدمي وحركة أمل، وأصرا على فتح ملف المؤسسة العسكرية، واتفاق الأطراف المختلفة على خطة واضحة لإعادة بنائها([[89]](#endnote-89)).**

**تأزمت عقدة المؤسسة العسكرية، وبقيت غير محسومة بسبب تصلب المواقف المختلفة، وكحل مؤقت قدّم رئيس الحكومة رشيد كرامي بعد التشاور مع الرئيس الجميل خطة جديدة نصت على إرسال قوة من الجيش لفتح الطريق الساحلي حتى نهر الأولي على وجه السرعة من دون انتظار إصلاح المؤسسة العسكرية، وإعادة بناءها على أسس متوازنة وعادلة، واتفق الرئيسان كذلك على ضرورة تشكيل قوة مشتركة من الجيش اللبناني تجمع من عناصر الألوية المتفرقة ذات الولاءات المتعددة، على أن تكون تلك القوة بإمرة السلطة المركزية والحكومة الجديدة التي أصدرت أمراً بتكليف العماد ميشال عون قائداً للجيش([[90]](#endnote-90))، وبهذا تكون الحكومة قد قطعت نصف الطريق بمطالبة إسرائيل بالانسحاب من الجنوب، فلاقت هذه الخطة موافقة الحزب التقدمي وحلفاءه في حركة أمل، بوصفها حلاً مؤقتاً، فأخذت الحكومة الجديدة بعد ذلك تمارس مهامها بعد انفراج الاعتراضات التي واجهتها([[91]](#endnote-91)).**

**جاء رد إسرائيل في منتصف حزيران 1984 على التطورات الحاصلة في لبنان وخصوصاً على الخطة المقترحة بأن قصفت بيروت الغربية والضاحية الجنوبية وصولاً إلى المتن الجنوبي والشمالي، حيث مواقع الحزب التقدمي، أسفرت عن وقوع أربعمئة ضحية بين قتيل وجريح، وكانت رسالة واضحة تستهدف ضرب جلسة الثقة للحكومة، مما دفع المقاومة الإسلامية في الجنوب إلى تصعيد عملياتها العسكرية ضد الاعتداء الإسرائيلي([[92]](#endnote-92)).**

**إزاء تلك التطورات طالب كل من زعيمي الحزب التقدمي وحركة أمل من رئيس الجمهورية بضرورة إرسال تعزيزات من السلاح والعتاد إلى اللواء السادس، المؤيد لحركة أمل والموجود في بيروت الغربية، وكذلك اللواء الحادي عشر الموجود في حمانا والمؤيد للحزب التقدمي([[93]](#endnote-93))، إلا ان الرئيس الجميل اعتذر لهما، مبرراً ذلك بعدم امتلاك الدولة الأسلحة الكافية لإرسالها، وأصرّ في الوقت نفسه على إرسال اللواء العاشر الذي عرف بلواء سوق الغرب إلى عالية والشوف، الأمر الذي جعل من هوة الخلاف تزداد بين الرئيس الجميل من جهة وزعيما الحزب التقدمي وحركة أمل من جهة ثانية، متهمين إياه بأنه مايزال متمسك بسياسة الكيل بمكيالين، ولا يعمل لكل لبنان، بل منحازاً لخدمة أبناء طائفته([[94]](#endnote-94)).**

**حاول الرئيس أمين الجميل ورئيس الوزراء كرامي بالدرجة الأولى إعداد خطة أمنية لمدينة بيروت، تهدف إلى سحب الميليشيات وإنزال وحدات من الجيش النظامي مكانها، إذ استقبل الأهالي هذا القرار بترحيب واسع، خاصة في بيروت الغربية، إذ كانت تتصارع الميليشيات المختلفة على النفوذ، وإثارة الرعب والهلع بين صفوف المواطنين المدنيين، مما ألزم الحكومة الجديدة أن تفرض سلطتها هناك، الأمر الذي لا يمكن تحقيقه إلا بمساعدة الجيش النظامي، وفي ظل تمسك حركة أمل بإسناد من الحزب التقدمي بإبقاء اللواء السادس ذي القيادة الشيعية، الذي يرابض أساساً في بيروت الغربية، لحظت الخطة الأمنية أن تشرف وحدات مسيحية على بيروت الشرقية، مع بقاء وحدات اللواء السادس متمركزة في بيروت الغربية([[95]](#endnote-95))، وقُبل هذا الإجراء بعد تشكيل مجلس قيادة جديد للجيش يضم ستة ضباط ينتمي كل واحد منهم إلى إحدى الطوائف الدينية الرئيسة، وفي الثالث والعشرين من حزيران 1984 اتُفق على تعيين قائد أعلى للجيش وتم اختيار العماد ميشال عون الذي كان قائداً للواء الثامن، المرابض في جبهة سوق الغرب([[96]](#endnote-96))، ومع تسلمه لمهام عمله وجه عون كلمة إلى العسكريين، ختمها بوجوب الاختيار بين أن نكون جنود وطن وهوية أو نكون مرتزقة في لعبة دولية([[97]](#endnote-97)).**

**يبدو أن الوقائع في هذه المرحلة بينت تراجع الفرقاء السياسيين مرة أخرى أمام فرصة جيدة للتخلي عن آفة الطائفية والانتصار للحالة الوطنية السليمة، وبدأت تلوح في الأفق بوادر تحول هذه الحكومة من حكومة الاتحاد الوطني إلى حكومة الانقسام الوطني، إثر جو يسود فيه انعدام الثقة بين الفرقاء، مما أحيا ظهور الطائفية بأوضح صورها.**

**دخلت الخطة الأمنية في الثالث من تموز 1984 حيز التنفيذ، إذ انسحبت الميليشيات، وحلّ الجيش مكانها في قطاعي العاصمة([[98]](#endnote-98))، وأعيد فتح المرفأ ومطار بيروت المقفلين منذ عدة أشهر([[99]](#endnote-99))، وفي نهاية شهر تموز جرى تنظيف خطوط التماس من الدشم والمتاريس، وبدأ مجلس الوزراء سلسلة من الخلوات لمناقشة مسألة الإصلاحات السياسية([[100]](#endnote-100))، فعينت بعدها حكومة كرامي لجنة مكلفة بصياغة الإصلاحات السياسية التي من شأنها أن تسمح بمشاركة أوسع للمسلمين في إدارة شؤون الدولة، وبعد ذلك بيومين أعلن قادة القوات اللبنانية بأن المسيحيين سيقاومون، وسوف يلجأون إلى السلاح إذا حاولت سوريا فرض الإصلاحات السياسية التي يمليها عليها حلفاءها، وفي مقدمتهم الحزب التقدمي، معربين في الوقت نفسه عن معارضتهم الشديدة لأي محاولة لإغلاق المرافئ الخاصة([[101]](#endnote-101))، و عارض قادة القوات انفتاح الرئيس أمين الجميل على سوريا والعالم العربي، وأعلنوا أنها من الهرطقة التاريخية فرض هوية عربية مزورة على الشعب اللبناني وخصوصاً المسيحيين([[102]](#endnote-102))، وانها لهرطقة أمنية تحويل الجيش اللبناني إلى جيش عربي وتحويل لبنان إلى دولة مواجهة مع إسرائيل، وليس من المسموح إسقاط أي حق من حقوق الشعب المسيحي في لبنان([[103]](#endnote-103))، ومع ذلك اختارت القوات اللبنانية عدم تصعيد النزاع مع الرئيس أمين الجميل إلى حد أبعد، والتأكيد على ضرورة نجاح خطة بيروت الأمنية التي وضعتها الحكومة([[104]](#endnote-104)).**

**لم تمض أربعة أيام على قرار مجلس الوزراء القاضي بفتح الطريق الدولي، حتى أعلن زعيم الحزب التقدمي النظام الأساسي للإدارة المدينة في الجبل، مجدداً رفضه أيضاً بعدم دخول الجيش اللبناني إلى هذه المناطق لحين انتهاء مسألة الانسحاب الإسرائيلي من الجنوب([[105]](#endnote-105)).**

**في خضم تلك الأجواء توترت العلاقة بين الرئيس أمين الجميل مع وزيريه كل من زعيم الحزب التقدمي وزعيم حركة أمل، إذ أبدا الرئيس الجميل بأنه على استعداد لتغيير الحكومة نتيجة لازدواجية خصماه المذكورين بحسب وصفه، عاداً بأن سلوكهما يتخذ الموالاة داخل مؤسسة الحكم بكونهما شريكين ووزيرين في التشكيلة الحكومية، ويتخذان أسلوب المعاداة في الخارج لأغراض الاستهلاك الطائفي والحزبي، مما دفع زعيما الحزب التقدمي والحركة على اتهام الرئيس الجميل بالتمييع وعرقلة الإصلاحات الدستورية، كما طالبا بتخفيض المخصصات السرية لرئاسة الجمهورية وبعض حلفائه من وزراء طائفته([[106]](#endnote-106)).**

**زاد الأمر سوءاً في التاسع والعشرين من آب 1984 بوفاة زعيم الكتائب الوزير بيار الجميل، فيما الصراع كان على أشده في الجانب المسيحي بين السائرين في التسوية والسائرين عكسها، وشكّل انتكاسة خطيرة للعلاقات الهشة التي كانت تربط القوات اللبنانية بالكتائب([[107]](#endnote-107)).**

**انتخب في الثالث عشر من أيلول 1984 الدكتور ايلي كرامة([[108]](#endnote-108)) زعيماً للكتائب، والمقرب من عائلة الجميل، وشكّل هذا الأمر بداية صراع مفتوح مع القوات اللبنانية، فقد أصبح قادة حزب الكتائب مصممين بشكل متزايد على وضع حدّ لازدواجية القرارات السياسية داخل المعسكر المسيحي([[109]](#endnote-109))، تبعها نجاح الحزب من إيصال فؤاد أبو ناضر([[110]](#endnote-110)) إلى منصب قائد القوات اللبنانية([[111]](#endnote-111))، وبذلك أعاد الحزب سلطته المالية والعسكرية والسياسية على ميليشيات القوات اللبنانية، والغاية منها إزالة العراقيل والاعتراضات، وتمكين حزب الكتائب من أن يكون فعلاً الغطاء السياسي الكامل لحكم الرئيس الجميل وتدعيم سلطته([[112]](#endnote-112)).**

**كانت الأوضاع تشتد تأزماً في ظل عدم استقرار الأوضاع السياسية التي بقيت تراوح في مكانها، وفي العشرين من أيلول 1984 استهدفت سيارة ملغومة السفارة الأمريكية في عوكر فأدت إلى مقتل خمسة وعشرون موظفاً من بينهم أمريكان([[113]](#endnote-113))، و تعرضت السفارة السعودية في بيروت إلى الاقتحام، إثر تظاهرة احتجاج ضد القيود التي وضعتها المملكة العربية السعودية على أبناء الطائفة الشيعية الراغبين في الحج، إذ تم خلالها حرق المبنى واستبدال العلم السعودي بالإيراني، مما سبب أزمة سياسية([[114]](#endnote-114))، عمدت الرياض بعدها إلى إغلاق سفارتها في بيروت، وبدأ الاعتماد على رفيق الحريري في إدارة علاقاتها السياسية في لبنان([[115]](#endnote-115)).**

**عملت سوريا في منتصف تشرين الأول 1984 جاهدة وفي تلك الظروف على إيصـال حسيـن الحسيـني([[116]](#endnote-116)) لرئاسة البرلمان وإخراج منافسه، بعد أن صوت له نواب الكتائب([[117]](#endnote-117))، إذ أن الأول في نظر السياسة السورية كان مؤهلاً لتمرير التشريعات الإصلاحية في مجلس النواب بالتنسيق مع الرئيس الجميل ورئيس حكومته كرامي، وكذلك للحدّ من نفوذ حليفيها من الفريق الإسلامي، ممثلاً بزعيمي الحزب التقدمي وحركة أمل، خصوصاً بعد ان واجهت دمشق عنتاً كبيراً فيهما إثر محاولاتها في دفعهما بالانضمام إلى التشكيلة الوزارية الجديدة، وقيامهما بإيجاد فريق معارضة ضد الرئيس أمين الجميل، في وقت كانت دمشق تستعجل إنجاز مهامها التوافقية والإصلاحية والأمنية في بيروت الغربية والجبل([[118]](#endnote-118)).**

**أعلنت إسرائيل بأنها ستنسحب من بعض المناطق اللبنانية المحتلة كمرحلة أولى، تحت وطأة الضغط الدولي والمضاعفات الكبيرة التي تسببت لها من جراء احتلالها للجنوب وتصاعد وتيرة عمليات المقاومة الإسلامية، وفي السابع عشر من شباط 1985، انسحبت القوات الإسرائيلية من مدينة صيدا([[119]](#endnote-119))، وفي اليوم التالي وصل الرئيس أمين الجميل ورئيس الحكومة كرامي إلى المدينة المذكورة، ألقى خلالها الأخير خطاباً سياسياً ووطنياً، أشاد فيه بالمقاومة الإسلامية وانجازها التاريخي في تحرير الأرض. وفي التاسع عشر من شباط انسحب آلاف الأصوليين من بيروت إلى صيدا، وتظاهروا مطالبين بجمهورية إسلامية في لبنان دون ان يعترضهم الجيش اللبناني، أعقبها عمليات خطف متبادلة بين المسيحيين والمسلمين في ضواحي المدينة، الأمر الذي تطور إلى اتهام ميليشيات القوات اللبنانية للحكومة والجيش بالتقاعس، وعدم اتخاذ الإجراءات الكافية لحماية المسيحيين في صيدا، وهددت في حال استمرار الوضع بإنها ستضطر إلى الدفاع عنهم([[120]](#endnote-120)).**

**تعرضت مدينة صيدا في العاشر من نيسان 1985 والمخيمات إلى قصف عنيف من ميليشيات القوات اللبنانية، مدعومة من قوات اللواء أنطوان لحد([[121]](#endnote-121)) الذي سرعان ما رافقها انفجار الصراعات داخل بيروت الغربية، وتفجرت معها حكومة الوحدة الوطنية من الداخل بسبب تلك التطورات التي وقعت غداة الانسحاب الإسرائيلي([[122]](#endnote-122))، إذ وقعت الاشتباكات الدامية بين ميليشيات الحزب التقدمي وحركة أمل من جهة، وميليشيات المرابطون من جهة ثانية، وتمكن الحليفان بسرعة خاطفة من حسم الموقف لصالحهما والقضاء على الرابطون([[123]](#endnote-123))، ودفعها فاتورة الارتماء في أحضان ياسر عرفات الذي كان متناقضاً في توجهاته مع الرئيس الأسد، مما سبب حالة من الاحتقان والغضب لدى أبناء الطائفة السُنية، إلى الحد الذي دفع مفتي الجمهورية الشيخ حسن خالد القول أثناء خطبة الجمعة ((نحن نعيش انتفاضة الضيوف ضد أصحاب البيت))([[124]](#endnote-124)).**

**أدركت الزعامات السُنية في بيروت أن نفوذها قُضي عليه أمام المدّ الشيعي متمثلاً بحركة أمل، والمدّ الدرزي ممثلاً بالحزب التقدمي، وأن ما جرى كان لزعزعة سلطتهم برئاسة الوزراء الذي يمثلها الرئيس كرامي، أسوة بما فعلته ميليشيات القوات اللبنانية بسلطة الرئيس أمين الجميل في الأوساط المسيحية([[125]](#endnote-125))، مما حمّل الرئيس كرامي إلى إعلان استقالته في السابع عشر من نيسان 1985 عبَر بيان أذاعه إلى المواطنين([[126]](#endnote-126))، مما دفع زعيما الحزب التقدمي وحركة أمل بالرد على هذا الموضوع بالسخرية، لإدراكهما التام بأنها للتهديد وليست للتنفيذ([[127]](#endnote-127))، مما دفع دمشق في الثالث والعشرين من نيسان 1985 إلى عقد لقاء موسع شمل قادة القوى الوطنية والإسلامية، بمشاركة زعيم الحزب التقدمي لتهدئة الأمور ، أدت في النهاية إلى رجوع الرئيس كرامي عن قرار استقالته، ولكن دون أي تعديل يذكر في موازين القوى([[128]](#endnote-128)). وعلى الرغم من معاودة الرئيس رشيد كرامي لمهام عمله، إلا انه بات مقتنعاً بحجم العراقيل التي تعترض مهمته ليس من الداخل فحسب، بل من الخارج أيضاً ، لاسيّما الولايات المتحدة وانحيازها المطلق لإسرائيل التي تسببت بكل هذه المظالم نتيجة ممارساتها اللاإنسانية واعتداءاتها المتكررة على البلد([[129]](#endnote-129))، تصاعدت معها وتيرة التدهور الأمني في بيروت، وحصدت السيارات المفخخة عشرات الأبرياء من السكان الآمنين([[130]](#endnote-130)).**

**Reference**

1. **()عمر مسكيه ، الحوار والوفاق الوطني في لبنان، الكتاب الأول من عهد الانتداب إلى الاستقلال إلى اتفاق الطائف ، بيروت ، 2007 ، ص356.** [↑](#endnote-ref-1)
2. **() جريدة الأنباء ، العدد 1509 ، 19 آذار 1984**  [↑](#endnote-ref-2)
3. **() نقلاً عن: د. ك. و ، تقارير وكالة الأنباء العراقية (قسم المعلومات) ، رقم الملفة 087/114 ، العنوان (الحل السياسي/التوسط لحل النزاع) ، وثيقة رقم (10-13).** [↑](#endnote-ref-3)
4. **() سامي ريحانا ، موسوعة كمال جنبلاط من كمال إلى وليد ، مج9 ، دار الاتحاد الثقافي العربي ، بيروت ، 2007، ص148.** [↑](#endnote-ref-4)
5. **() عمر مسكيه ، المصدر السابق ، ص368.** [↑](#endnote-ref-5)
6. **() سامي ريحانا ، موسوعة كمال جنبلاط ، مج15 ، ص118.** [↑](#endnote-ref-6)
7. **() عمر مسكيه ، المصدر السابق ، ص369 ؛ جريدة الأنباء ، العدد 1509 ، 19 آذار 1984** [↑](#endnote-ref-7)
8. **() عمر مسكيه ، المصدر السابق ، ص369.** [↑](#endnote-ref-8)
9. **() سامي ريحانا , موسوعة كمال جنبلاط ، من كمال إلى وليد ، مج 15 ، دار الاتحاد الثقافي العربي ، بيروت ، 2007، ص118.** [↑](#endnote-ref-9)
10. **() المصدر نفسه ؛ عمر مسكيه ، المصدر السابق ، ص371.** [↑](#endnote-ref-10)
11. **() جريدة الأنباء ، العدد 1509 ، 19 آذار 1984 ؛ عمر مسكيه ، المصدر السابق ، ص372.** [↑](#endnote-ref-11)
12. **() سامي ريحانا ، موسوعة كمال جنبلاط ، مج15 ، ص119.** [↑](#endnote-ref-12)
13. **() عمر مسكيه ، المصدر السابق ، ص372 ؛ سامي ريحانا ، موسوعة كمال جنبلاط ، مج15 ، ص119.** [↑](#endnote-ref-13)
14. **() مسعود الخوند ، موسوعة الحرب اللبنانية ذاكرة وطن وشعب ، ج6 ، دار كنعان ، بيروت ، 2007 ، ص153 .** [↑](#endnote-ref-14)
15. **() طلال سلمان ، جنيف – لوزان المحاضر السرية الكاملة ، ثرثرة فوق بحيرة ليمان ، المركز العربي للمعلومات ، بيروت ، د.ت، ص228.**  [↑](#endnote-ref-15)
16. **() عمر مسكيه ، المصدر السابق ، ص379 ؛ سامي ريحانا ، موسوعة كمال جنبلاط ، مج15 ، ص120.** [↑](#endnote-ref-16)
17. **() جريدة الأنباء ، العدد 1509 ، 19 آذار 1984 ؛ سامي ريحانا ، موسوعة كمال جنبلاط ، مج15 ، ص121-122.** [↑](#endnote-ref-17)
18. **() جريدة الأنباء ، العدد 1509 ، 19 آذار 1984.** [↑](#endnote-ref-18)
19. **() سامي ريحانا ، موسوعة كمال جنبلاط ، مج15 ، ص122.** [↑](#endnote-ref-19)
20. **() جريدة الأنباء ، العدد 1509 ، 19 آذار 1984.** [↑](#endnote-ref-20)
21. **() سامي ريحانا ، موسوعة كمال جنبلاط ، مج15 ، ص122.** [↑](#endnote-ref-21)
22. **() المصدر نفسه.** [↑](#endnote-ref-22)
23. **() جريدة الأنباء ، العدد 1509 ، 19 آذار 1984 ؛ سامي ريحانا ، موسوعة كمال جنبلاط ، مج15 ، ص130.** [↑](#endnote-ref-23)
24. **() سامي ريحانا ، موسوعة كمال جنبلاط ، مج9 ، ص140-141.** [↑](#endnote-ref-24)
25. **() طلال سلمان ، المصدر السابق ، ص402.** [↑](#endnote-ref-25)
26. **() سامي ريحانا ، موسوعة كمال جنبلاط ، مج15 ، ص131.** [↑](#endnote-ref-26)
27. **() جريدة الأنباء ، العدد 1510 ، 26 آذار 1984 ؛ طلال سلمان ، المصدر السابق ، ص248.** [↑](#endnote-ref-27)
28. **()تيودور هانف ، لبنان تعايش في زمن الحرب من انهيار الدولة إلى انبعاث امة ، ترجمة: موريس طيبا ، مركز الدراسات العربي الأوربي ، باريس ، 1993، ص360.** [↑](#endnote-ref-28)
29. **() نقلاً عن : طلال سلمان ، المصدر السابق ، ص204 .** [↑](#endnote-ref-29)
30. **() سامي ريحانا ، موسوعة كمال جنبلاط ، مج9 ، ص148.** [↑](#endnote-ref-30)
31. **(31)ايلي سالم ، الخيارات الصعبة – دبلوماسية البحث عن مخرج 1982-1988 ، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ، بيروت ، 1993، ص311 .** [↑](#endnote-ref-31)
32. **()عارف العبد ، لبنان والطائف تقاطع تاريخي ومسار غير مكتمل ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2001. ، ص149 .** [↑](#endnote-ref-32)
33. **() تيودور هانف ، المصدر السابق ، ص360 ؛ عمر مسكيه ، المصدر السابق ، ص384.** [↑](#endnote-ref-33)
34. **() جريدة الأنباء ، العدد 1510 ، 26 آذار 1984 ؛ عمر مسكيه ، المصدر السابق ، ص384.** [↑](#endnote-ref-34)
35. **() ايلي سالم ، المصدر السابق ، ص314.** [↑](#endnote-ref-35)
36. **()جريدة الأنباء ، العدد 1510 ، 26 آذار 1984.** [↑](#endnote-ref-36)
37. **() عمر مسكيه ، المصدر السابق ، ص386 ؛ جريدة الأنباء ، العدد 1510 ، 26 آذار 1984.** [↑](#endnote-ref-37)
38. **() عمر مسكيه ، المصدر السابق ، ص388.** [↑](#endnote-ref-38)
39. **() ايلي سالم ، المصدر السابق ، ص318-319.** [↑](#endnote-ref-39)
40. **() المرابطين : أو حركة الناصريين المستقلين، أسسها إبراهيم قليلات عام 1967، وهي حركة لبنانية سياسية تؤمن بوحدة العالم العربي ذات نظام اشتراكي، وهم الجناح العسكري للحركة، وأغلبهم من الطائفة السنية، كانت تساندهم كل من ليبيا وحركة فتح الفلسطينية. للمزيد ينظر : (66) علي سليمان المقداد ، لبنان من الطوائف إلى الطائف ، المركز العربي للأبحاث والتوثيق ، بيروت ، 1999، ص161.** [↑](#endnote-ref-40)
41. **()، قبلان قبلان ، 6 شباط 1984 ذاكرة وحدث ، دار البلال للطباعة والنشر ، بيروت ، 2010، ص173 .** [↑](#endnote-ref-41)
42. **() جريدة السفير ، العدد 3543 ، 23 آذار 1984.** [↑](#endnote-ref-42)
43. **()عبد الرؤوف سنو ، حرب لبنان 1975-1990 تفكك الدولة وتصعد المجتمع ، ج1، مفارقات السياسة والنزاعات المسلحة والتسوية ، الدار العربية للعلوم ، ناشرون ، بيروت ، 2008, ص402.** [↑](#endnote-ref-43)
44. **() عارف العبد ، المصدر السابق ، ص159.** [↑](#endnote-ref-44)
45. **()نادر مومني ، القوات اللبنانية نشأة المقاومة المسيحية وتطورها ، ترجمة: رومي رحمه ، دار سائر المشرق ، بيروت ، 2014، ص187.** [↑](#endnote-ref-45)
46. **()جوزيف أبو خليل ، قصة الموارنة في الحرب ، دار المطبوعات للتوزيع والنشر ، بيروت ، 1991 ، ص272 ؛ جريدة الأنباء ، العدد 1510 ، 26 آذار 1984.** [↑](#endnote-ref-46)
47. **() جوزيف أبو خليل ، المصدر السابق ، ص273.**  [↑](#endnote-ref-47)
48. **() المصدر نفسه ، ص280.** [↑](#endnote-ref-48)
49. **() ايلي سالم ، المصدر السابق ، ص314.** [↑](#endnote-ref-49)
50. **() جريدة الأنباء ، العدد 1511 ، 2 نيسان 1984.** [↑](#endnote-ref-50)
51. **() ايلي سالم ، المصدر السابق ، ص316.** [↑](#endnote-ref-51)
52. **() جريدة اللواء ، العدد 4643 ، بيروت ، 4 آذار 1984.**  [↑](#endnote-ref-52)
53. **() جريدة الأنباء ، العدد 1513 ، 16 نيسان 1984.**  [↑](#endnote-ref-53)
54. **() ايلي سالم ، المصدر السابق ، ص320.** [↑](#endnote-ref-54)
55. **()المصدر نفسه .** [↑](#endnote-ref-55)
56. **() د. ك. و ، تقارير وكالة الأنباء العراقية (قسم المعلومات) ، رقم الملفة 121/114 ، العنوان (الدفاع) ، العدد 1 ، بتاريخ 19/7/1984 ، وثيقة رقم (4).** [↑](#endnote-ref-56)
57. **() ايلي سالم ، المصدر السابق ، ص319.** [↑](#endnote-ref-57)
58. **() مجلة النداء ، العدد 7734 ، بيروت ، نيسان 1984 ، ص83.** [↑](#endnote-ref-58)
59. **() د. ك. و ، تقارير وكالة الأنباء العراقية (قسم المعلومات) ، رقم الملفة 121/114 ، العنوان (الدفاع) ، العدد 1 ، بتاريخ 19/7/1984 ، وثيقة رقم (4).** [↑](#endnote-ref-59)
60. **() المصدر نفسه.** [↑](#endnote-ref-60)
61. **() جريدة الأنباء ، العدد 1514 ، 23 نيسان 1984.** [↑](#endnote-ref-61)
62. **() ايلي سالم ، المصدر السابق ، ص321.** [↑](#endnote-ref-62)
63. **() جريدة الأنباء ، العدد 1514 ، 23 نيسان 1984.** [↑](#endnote-ref-63)
64. **() ايلي سالم ، المصدر السابق ، ص321.** [↑](#endnote-ref-64)
65. **() جريدة الأنباء ، العدد 1514 ، 23 نيسان 1984.** [↑](#endnote-ref-65)
66. **() ايلي سالم ، المصدر السابق ، ص321.** [↑](#endnote-ref-66)
67. **() جريدة السفير ، العدد 3571 ، 20 نيسان 1985.** [↑](#endnote-ref-67)
68. **() ايلي سالم ، المصدر السابق ، ص321.** [↑](#endnote-ref-68)
69. **() جريدة السفير، العدد 3572 ، 21 نيسان 1985.** [↑](#endnote-ref-69)
70. **() ايلي سالم ، المصدر السابق ، ص322 ؛ جريدة الأنباء ، العدد 1515 ، 30 نيسان 1984.** [↑](#endnote-ref-70)
71. **() ضمت الحكومة كل من كميل شمعون، خالد عسيران، سليم الحص، جوزف سكاف، بيار الجميل، عبد الله الراسي، فيكتور قيصر ، نبيه بري، وليد جنبلاط وزيراً للاشغال العامة والنقل والسياحة. ينظر: الجريدة الرسمية ، العدد 12 ، بيروت ، 10 ايار 1984 ؛ تيودور هانف ، المصدر السابق ، ص363.** [↑](#endnote-ref-71)
72. **() عبدالله الراسي: سياسي لبناني من الطائفة المارونية، ولد عام 1929 في عكار وأكمل دراسته الثانوية في طرابلس، ثم درس في الجامعة اليسوعية وتخرج فيها طبيباً عام 1952، انتخب نائباً عن عكار عام 1972، وبحكم قوانين التمديد استمر حتى عام 1992، عين وزيراً للداخلية عام 1984، توفي عام 1994. للمزيد ينظر: عدنان ضاهر ورياض غنام ، المعجم الوزاري اللبناني (سيرة وتراجم وزراء لبنان 1922 – 2008) ، دار بلال للطباعة ، بيروت ،2008 ، ص175.**  [↑](#endnote-ref-72)
73. **() فهد حجازي ، لبنان من دويلات فينيقيا إلى فيدرالية الطوائف ، رهانات فوق جغرافيا ملعونة منذ استقلال لبنان إلى معركة بابا عمر ، ج3 ، دار الفارابي ، بيروت ، 2012، ص299 ؛ جريدة الأنباء ، العدد 1516 ، 7 ايار 1984.** [↑](#endnote-ref-73)
74. **() جريدة السفير ، العدد 3583 ، 4 ايار 1984.** [↑](#endnote-ref-74)
75. **() قبلان قبلان ، المصدر السابق ، ص175 ؛ جريدة الأنباء ، العدد 1516 ، 7 ايار, 1984.** [↑](#endnote-ref-75)
76. **() قبلان قبلان ، المصدر السابق ، ص175 ؛ جريدة السفير ، العدد 3589 ، 11 ايار 1984.** [↑](#endnote-ref-76)
77. **() قبلان قبلان ، المصدر السابق ، ص175 ؛ جريدة الأنباء ، العدد 1517 ، 14 ايار 1984.** [↑](#endnote-ref-77)
78. **() فهد حجازي ، المصدر السابق ، ص300 ؛ جريدة الأنباء ، العدد 1521 ، 21 حزيران 1984.** [↑](#endnote-ref-78)
79. **() للوقوف بشكل تفصيلي على البيان ينظر: يوسف قزما خوري ، البيانات الوزارية ومناقشاتها في مجلس النواب اللبناني 1926-1984 ، مج2 ، مؤسسة الدراسات اللبنانية ، بيروت ، 1986 ، ص1351.** [↑](#endnote-ref-79)
80. **() ماجد ماجد ، تاريخ الحكومة اللبنانية 1926-1996 التأليف – الثقة - الاستقالة، بيروت ، 1997 ، ص272.** [↑](#endnote-ref-80)
81. **() م. م. ن اللبناني ، العقد العادي الأول ، محضر الجلسة الثانية ، المنعقدة بتاريخ 31 آيار 1984.** [↑](#endnote-ref-81)
82. **() عمر بحنجر ، المواقف الكرامية من الأزمة اللبنانية ، مجلة الصياد ، العدد 2069 ، بيروت ، حزيران 1984 ، ص26.** [↑](#endnote-ref-82)
83. **() نبيه بري ، أسكن هذا الكتاب ، جمع وإعداد: نبيل هيثم ، دار بلال ، بيروت ، 2004 ، ص233.** [↑](#endnote-ref-83)
84. **() المصدر نفسه ، ص233-234 ؛ جريدة الأنباء ، العدد 1519 ، 28 ايار 1984.** [↑](#endnote-ref-84)
85. **() جريدة الأنباء ، العدد 1520 ، 4 حزيران 1984.** [↑](#endnote-ref-85)
86. **() جريدة السفير ، (بيروت) ، العدد 3611 ، 2 حزيران 1984 ؛ جريدة الأنباء ، العدد 1520 ، 4 حزيران 1984.** [↑](#endnote-ref-86)
87. **() جريدة السفير ، (بيروت) ، العدد 3611 ، 2 حزيران 1984.** [↑](#endnote-ref-87)
88. **() سليم الحص : سياسي واقتصادي من الطائفة السنية، ولد في بيروت عام 1929، حصل على شهادة الماجستير من الجامعة الأمريكية في بيروت 1957، والدكتوراه في الاقتصاد والأعمال من جامعة إنديانا بالولايات المتحدة عام 1961، عمل أستاذاً في الجامعة الأمريكية ببيروت، عُين رئيساً للوزراء في عهد سركيس 1976، كما عُين مرة أخرى رئيساً للوزراء في عهد الرئيس أمين الجميل، وعند انتهاء ولاية الأخير عدّ حكومته هي الشرعية في مواجهة عون العسكرية. للمزيد ينظر: عدنان ضاهر ورياض غنام ، المعجم الوزاري ، ص119-120.** [↑](#endnote-ref-88)
89. **() جريدة السفير ، العدد 3614 ، 5 حزيران 1984.** [↑](#endnote-ref-89)
90. **()، رزق رزق ، رشيد كرامي السياسي ورجل الدولة ، شركة النشر والطبع اللبنانية ، بيروت ، د.ت ، ص209 .** [↑](#endnote-ref-90)
91. **() مجلة كل العرب ، العدد 93 ، لندن ، حزيران 1984 ، ص24.** [↑](#endnote-ref-91)
92. **() جريدة السفير ، العدد 3621 ، 21 حزيران 1984 ؛ جريدة الأنباء ، العدد 1521 ، 21 حزيران 1984.** [↑](#endnote-ref-92)
93. **() لقد كانت العلة من هذا الطلب تكمن بوجود ألوية ذات الصنف المدرع موالية للفريق المسيحي، الذي تفتقر إليه الألوية العسكرية القريبة من الفريق المسلم، خصوصاً مع وجود مخاوف حقيقية لدى الحزب التقدمي وحركة أمل من وجود عملية التفاف عسكرية، تستهدف الألوية القريبة منها التي شاركت في انتفاضة السادس من شباط وحرب الجبل. للمزيد ينظر: شريف فياض ، نار فوق روابي الجبل ، الدار التقدمية ، المختارة ، 2015، ص302.** [↑](#endnote-ref-93)
94. **() مجلة كل العرب ، العدد 104 ، آب 1984 ، ص21-27.** [↑](#endnote-ref-94)
95. **() د. ك. و ، تقارير وكالة الأنباء العراقية (قسم المعلومات) ، رقم الملفة 555/114 ، العنوان (13/4/1982-25/7/1984) المصدر (الجمهورية) ، بتاريخ 7/7/1984 ، وثيقة رقم (51) ، ص3.** [↑](#endnote-ref-95)
96. **() تيودور هانف ، المصدر السابق ، ص363 ؛ عارف العبد ، المصدر السابق ، ص301.**  [↑](#endnote-ref-96)
97. **() عارف العبد ، المصدر السابق ، ص301 ؛ جريدة الأنباء ، العدد 1524 ، 2 تموز 1984.** [↑](#endnote-ref-97)
98. **() جريدة الأنباء ، العدد 1525 ، 9 تموز 1984 ؛ جوزيف أبو خليل ، المصدر السابق ، ص269.** [↑](#endnote-ref-98)
99. **() عارف العبد ، المصدر السابق ، ص301.** [↑](#endnote-ref-99)
100. **() جوزيف أبو خليل ، المصدر السابق ، ص269.** [↑](#endnote-ref-100)
101. **() جريدة الأنباء ، العدد 1529 ، 6 آب 1984.** [↑](#endnote-ref-101)
102. **() نادر مومني ، المصدر السابق ، ص188-189.** [↑](#endnote-ref-102)
103. **() نادر مومني ، المصدر السابق ، ص188-189.** [↑](#endnote-ref-103)
104. **() جريدة الأنباء ، العدد 1529 ، 6 آب 1984 ؛ نادر مومني ، المصدر السابق ، ص189.** [↑](#endnote-ref-104)
105. **() جوزيف أبو خليل ، المصدر السابق ، ص269.** [↑](#endnote-ref-105)
106. **() مجلة الوطن العربي ، العدد 402 ، باريس ، تشرين الأول 1984 ، ص98.** [↑](#endnote-ref-106)
107. **() جوزيف أبو خليل ، المصدر السابق ، ص311 ؛ نادر مومني ، المصدر السابق ، ص191.** [↑](#endnote-ref-107)
108. **() ايلي كرامة: سياسي لبناني من الطائفة المارونية، ولد عام 1940 في الاشرفية، درس في الدراسة اليسوعية ، تخرج من كلية الطب في الجامعة اليسوعية عام 1969، انتسب إلى صفوف حزب الكتائب عام 1954، وفي عام 1978 أسس هيئة الطوارئ في حزب الكتائب ذات المهام الكبير خلال الحرب الأهلية، انتخب عام 1980 نائباً لرئيس الحزب، وفي عام 1984 أصبح رئيساً للحزب، وفي عام 1985 رفض التوقيع على الاتفاق الثلاثي وأسهم في إفشاله، وفي عام 2000 كانت له جهود واسعة في إطلاق سراح سمير جعجع من السجن وعودة ميشال عون من المنفى. للمزيد ينظر:**

     [**www.focusonlebanon.com/members/eliekarami.php**](http://www.focusonlebanon.com/members/eliekarami.php)**.**  [↑](#endnote-ref-108)
109. **() نادر مومني ، المصدر السابق ، ص192.** [↑](#endnote-ref-109)
110. **() فؤاد أبو ناضر: سياسي لبناني من الطائفة المارونية، ولد عام 1956 في الاشرفية، درس الطب في الجامعة الأمريكية في بيروت، انتسب إلى حزب الكتائب أوائل السبعينات، وكان عنصراً نشطاً في فرقة الكتائب الخاصة في القوات اللبنانية، أصبح رئيساً للأركان فيها وقائداً لها بين عامي 1984-1985، تعرض لمحاولات اغتيال عديدة، وعندما قامت الانتفاضة الكتائبية على انتفاضة ايلي حبيقة، لم يسلم المجلس الحربي، بقي في موقعه حتى عام 1990 بعد توقيع اتفاق الطائف هرب إلى الخارج واتهم من قبل القضاء اللبناني وحكم عليه غيابياً في تهم قتل واغتيال سياسي. للمزيد ينظر:** [**http://ar.wikipedia.org**](http://ar.wikipedia.org)**.**  [↑](#endnote-ref-110)
111. **() كريم بقرادوني , لعنة وطن من حرب لبنان إلى حرب الخليج ، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ، بيروت ، 2010، ص85.** [↑](#endnote-ref-111)
112. **() جوزيف أبو خليل ، المصدر السابق ، ص315.** [↑](#endnote-ref-112)
113. **() ايلي سالم ، المصدر السابق ، ص344.** [↑](#endnote-ref-113)
114. **() ومما زاد من حدة هذه الأزمة السياسية وإثارة سخط السعوديين من حكومة كرامي، هو تعامل الأخير مع هبة مالية كان قد أرسلها العاهل السعودي إليه وقدرها (1,250,000) دولار أمريكي، وكذلك بعض السياسيين اللبنانيين، إذ صرح على إثرها كرامي بأننا ننتظر من السعوديين وظننا أنها ستكون (تمراً سعودياً) فبدل التمر وصلنا المال، وقد قدمنا هذا المبلغ إلى أساتذة وطلاب من أجل تعزيز التعليم في طرابلس، مما سبب مضايقة وإحراج للسعوديين. للمزيد ينظر: د. ك. و ، تقارير وكالة الأنباء العراقية (قسم المعلومات) ، رقم الملفة 061/114 ، العنوان (حزب الله) المصدر (الوطن/3535) ، بتاريخ 24/12/1984 ، وثيقة رقم (1).** [↑](#endnote-ref-114)
115. **() ايلي سالم ، المصدر السابق ، ص345.** [↑](#endnote-ref-115)
116. **() حسين الحسيني : سياسي لبنان من الطائفة الشيعية، ولد عام 1937 في البقاع، وأكمل دراسته وأصبح النائب الأول لرئيس حركة أمل، ثم ترأس الحركة بعد تغييب السيد موسى الصدر عام 1978، ثم أسس عام 1982 حركة أمل الإسلامية، وشغل منصب رئاسة البرلمان اللبناني خلال (1984-1992). ينظر : عدنان ضاهر ورياض غنام ، معجم حكام لبنان والرؤساء 1842-2012 ، دار بلال ، بيروت ، ص255-258.** [↑](#endnote-ref-116)
117. **() والمقصود كامل الأسعد. ينظر: مجلة الوطن العربي ، العدد 402 ، باريس ، تشرين الأول 1984 ، ص98.** [↑](#endnote-ref-117)
118. **() مجلة الوطن العربي ، العدد 402 ، تشرين الأول 1984 ، ص98.** [↑](#endnote-ref-118)
119. **() جريدة الأنباء ، العدد 1557 ، 18 شباط 1985.** [↑](#endnote-ref-119)
120. **() جريدة الأنباء ، العدد 1558 ، 25 شباط 1985 ؛ تيودور هانف ، المصدر السابق ، ص367.** [↑](#endnote-ref-120)
121. **() التي هي في الأساس ميليشيات الرائد سعد حداد المدعومة من إسرائيل بشكل مباشر، والتي تحولت فيما بعد إلى ما يسمى بجيش لبنان الجنوبي. للمزيد ينظر: تيودور هانف ، المصدر السابق ، ص366.** [↑](#endnote-ref-121)
122. **() جريدة الأنباء ، العدد 1565 ، 15 نيسان 1985.** [↑](#endnote-ref-122)
123. **() ماجد ماجد ، المصدر السابق ، ص272 ؛ تيودور هانف ، المصدر السابق ، ص364.** [↑](#endnote-ref-123)
124. **() عبد الرؤوف سنو ، حرب لبنان ، ص403.** [↑](#endnote-ref-124)
125. **() المصدر نفسه.** [↑](#endnote-ref-125)
126. **() ماجد ماجد ، المصدر السابق ، ص272 ؛ جريدة الأنباء ، العدد 1566 ، 22 نيسان 1985.** [↑](#endnote-ref-126)
127. **() عبد الرؤوف سنو ، حرب لبنان ، ص403 ؛ عارف العبد ، المصدر السابق ، ص159.** [↑](#endnote-ref-127)
128. **() ماجد ماجد ، المصدر السابق ، ص272 ؛ عارف العبد ، المصدر السابق ، ص159.** [↑](#endnote-ref-128)
129. **() من ضمنها غلق مطار بيروت بسبب العقوبات الأمريكية التي فرضتها على لبنان من جراء جملة من الحوادث التي استهدفت طائراتها المدنية في عدة دول، إذ خلفت تلك العقوبات أزمة اقتصادية أصابت قطاع العمال والموظفين خلالها. ينظر : رزق رزق ، المصدر السابق ، ص253.** [↑](#endnote-ref-129)
130. **() تيودور هانف ، المصدر السابق ، ص364.** [↑](#endnote-ref-130)